# مسألة اللجوء السوري وأثره الاقتصادي على الاردن 2011- 2016

م .عدنان عبد الحسين حمد الحسيني

مديرية تربية بابل

dnanalhsyny426@gmail.com

# the issue of Syrian and its economic impact on J0rdan 2011-2016

Adnan Abdul Hussein Hamad Alhusseini

Babylon Education Directorate

**الملخص:**

شكلت العلاقات السورية الأردنية واحدة من أبرز العلاقات التي شهدتها المنطقة العربية للمدة 1999-2010، وإن هذه العلاقات سادها نوع من التحسن والتوازن والتقارب لوجود تأثيرات وعوامل داخلية وخارجية وإقليمية ودولية، فالعامل الاقتصادي كان أهم عوامل التقارب، فضلاً عن وصول قيادتين جديدتين اتفقتا على تغيير المسار القديم والعمل بكل جدية نحو تطور اقتصادي يخدم البلدين من خلال زيادة التبادل التجاري وإنشاء شراكة استراتيجية في مختلف المجالات، لكن هذه العلاقات بدأت تتغير بشكل واضح بعد ما شهدته المنطقة العربية من تغييرات سياسية وخاصة في سوريا بعد اندلاع الثورة في آذار سنة 2011، وما رافقها من أزمات داخلية وخارجية منها مسالة اللجوء السوري التي ألقت بضلالها على الدول المجاورة ومنها الأردن، التي شكلت تحدياً كبيراً على الامن الوطني الأردني بأبعاده السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، لكن الأردن تعاملت مع الازمة بكل جديه وحزم من المنطلق القومي والانساني والديني وعلى جميع الاصعدة، وخاصة على الصعيد الداخلي المتمثل برئاسة الوزراء ووزارة الداخلية والاجهزة المعنية، والصعيد الخارجي متمثلة بالدبلوماسية الأردنية التي سعت الى جذب المجتمع الدولي والتعامل مع الازمة بكل واقعية، على الرغم من كل الاجراءات إلا إن تدفق اللاجئين السوريين ترك آثاراً اقتصادية كبيرة، منها ارتفاع نسبة البطالة لدى الشباب الاردنيين ،وشحة المياه ،والعجز الكامل لميزانية الدولة العامة، وكثرة الضرائب التي أثقلت كاهل المواطنين الأردنيين ،فضلاً عن مشكلة السكن وارتفاع الايجارات للشقق السكنية والمحلات التجارية ،والتوجه نحو العمل غير الرسمي ،وعلى الرغم من المساوئ التي خلفها اللجوء السوري إلا إن الاقتصاد الاردني قد استفاد كثيراً من مسالة اندماج السوريين في سوق العمل الأردني وجاء ذلك من خلال توقيع الأردن مع الكثير من الدول الاوربية وبعض الدول العربية ميثاق عرف **(ميثاق الاردن)**،إما بالنسبة للمدة الزمنية للبحث فبدأت بقيام الثورة السورية التي اندلعت في آذار سنة 2011، تماشياً مع اندلاع الثورات في بعض الدول العربية والتي اطلق عليها ثورات الربيع العربي، وما عكسته من مشاكل اقتصادية من خلال مسألة اللجوء السوري تجاه الاردن، إما بالنسبة لاختياري لسنة 2016، ففي هذه السنة أقدمت الحكومة الأردنية على أغلاق الحدود مع سوريا بعد إن أفرزت مسالة اللجوء مشاكل أمنيه منها التعامل مع الإرهابيين ومهربي المخدرات على الحدود السورية الأردنية، والهجوم الانتحاري في معبري الركبان والحدلاب، فضلاً عن رغبة المفوضية

# مسألة اللجوء السوري وأثره الاقتصادي على الاردن 2011- 2016

م .عدنان عبد الحسين حمد الحسيني

السامية لشؤون اللاجئين بالتوجه نحو العودة الطوعية من داخل وخارج سوريا التي أسفرت عن عودة 50000 الف لاجئ سوري الى مناطقهم سنة 2016، وهذا ما سنراه عند تسليط الضوء على مضامين بحثنا الموسوم .

الكلمات المفتاحية ، السوري ، اللجوء ، الاقتصادي ، اثره ، مسألة ، الأردن .

**Abstract**

Syrian-Jordanian relations formed one of the most prominent relations witnessed in the Arab region for the period 1999-2010, and these relations were dominated by a kind of improvement, balance and rapprochement due to the presence of internal, external, regional and international influences and factors. The economic factor was the most important factor of rapprochement, in addition to the arrival of two new leaderships who agreed to change course. And working seriously towards economic development that serves the two countries by increasing trade exchange and establishing a strategic partnership in various fields, but these relations began to change clearly after the political changes that the Arab region witnessed, especially in Syria after the outbreak of the revolution in March 2011. And the internal and external crises that accompanied it, including the issue of Syrian asylum, which cast a shadow over neighboring countries, including Jordan, which posed a major challenge to Jordanian national security in its political, economic, security and social dimensions. However, Jordan dealt with the crisis with all seriousness and firmness from a national, humanitarian and religious standpoint and at all levels. Especially at the internal level, represented by the Prime Minister, the Ministry of Interior, and the relevant agencies, and the external level, represented by Jordanian diplomacy, which sought to attract the international community and deal with the crisis in a realistic manner. Despite all the measures, the influx of Syrian refugees left major economic impacts, including a high unemployment rate among people. Jordanian youth, water scarcity, The complete deficit of the state's general budget, the large number of taxes that have burdened Jordanian citizens, in addition to the housing problem and the high rents for residential apartments and shops, and the trend towards informal work. Despite the disadvantages caused by Syrian asylum, the Jordanian economy has benefited greatly from the issue of the integration of Syrians. In the Jordanian labor market, this came through Jordan signing a customs charter with many European countries and some Arab countries (the Jordan Charter), As for the time period for the research, it began with the outbreak of the Syrian revolution that broke out in March 2011, in line with the outbreak of revolutions in some Arab countries, which were called the Arab Spring revolutions, and the economic problems they reflected through the issue of Syrian asylum towards Jordan. As for my choice of the year 2016. This year, the Jordanian government closed the border with Syria

after the asylum issue created security problems, including dealing with terrorists and drug smugglers on the Syrian-Jordanian border, and the suicide attack at the Rukban and Hadlab crossings, in addition to the desire of the United Nations High Commissioner for Refugees to move towards voluntary return from Inside and outside Syria, which resulted in the return of 50,000 Syrian refugees to their areas in 2016, and this is what we will see when we shed light on the contents of our tagged research.

**Keywords–Syrian –asylum –economic –impact –issue –Jordan**

**الـمقـدمـة :**

يعد الاقتصاد الأردني واحداً من اقتصاديات الشرق الاوسط المفتوح على العالم الخارجي ،ويتأثر بشكل كبير وواضح بالأزمات أو التداعيات التي تحدث دولياً وإقليمياً ومحلياً، نتيجة لمحدودية الموارد الطبيعية واعتماده على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة، وبعض الصناعات الاستخراجية، وهذا يجعل حجم الصادرات قليلاً مقارنة بحجم ما يستورده من الخارج من سلع وخدمات، لذلك شكلت ظاهرة اللجوء السوري واحدة من أخطر الهجرات السكانية في الآونة الاخيرة في الأردن، مما شكل اللاجئون عبئاً على الموارد الاقتصادية من جهة وتعرض البنى التحتية والمصادر الطبيعة لضغوط متزايدة من جهة أخرى، فشهدت الأردن تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين خلال سنة 2011، الامر الذي أدى الى تحولات اقتصادية خطيرة على المجتمع الاردني.

قسم البحث الى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة، تضمن المبحث الاول تطور العلاقات الاقتصادية بين سوريا والأردن للمدة 1999–2010، بعد إن أدرك الطرفين بأن الخلافات بينهما لا تجدي نفعاً، وإن مبدأ الحوار والتفاهم وحل جميع النقاط الخلافية تصب في المصالح الاقتصادية للبلدين، وتناول المبحث الثاني ظاهرة اللجوء السوري وتدفق اللاجئين الى الاراضي الأردنية التي جاءت بآثار اقتصادية كبيرة أرهقت كاهل الاقتصادي الأردني على أثر قيام الثورة السورية في آذار 2011، بينما جاء المبحث الثالث ليركز على الأثر الاقتصادي الذي خلفه تدفق اللاجئين السوريين على سوق العقار الأردني، وما ترتب عليه من أثر بالغ على ارتفاع قيمة الايجارات للشقق السكنية والمحلات التجارية، كذلك ركز هذا المبحث على الأثر الايجابي للجوء السوري على سوق العمل الاردني.

أعتمد البحث على العديد من المصادر تأتي في مقدمتها الرسائل والاطاريح الجامعية، منها رسالة الماجستير لعبد الله عبد ربه عبدالله المعايطة العلاقات الأردنية السورية للحقبة 1999– 2010، فضلاً عن أهمية الكتب العربية والمحلية والكتب المترجمة، التي بيّنت أهمية واضحة للبحث، وشكلت البحوث المنشورة والبحوث باللغة الاجنبية حيزاً واضحاً في إعداد البحث، منها لصدقي سمير حمدان ومها دواس، أثر الهجرات القسرية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، كما أسهمت الصحف في إغناء البحث بالمعلومات القيمة، وللموسوعات العلمية أثر واضح في ثنايا البحث، ولا يمكن أن نغفل عن دور شبكة الانترنيت من خلال المواقع الإلكترونية والتقارير التي تنشر على تلك المواقع.

# مسألة اللجوء السوري وأثره الاقتصادي على الاردن 2011- 2016

م .عدنان عبد الحسين حمد الحسيني

**المبحث الاول :تطور العلاقات الاقتصادية السورية الأردنية 1999–2010.**

تميزت العلاقات السورية الأردنية طيلة المراحل التي مرت بها بنوع من الاستمرارية، وعدم وصولها الى الانقطاع حتى في لحظات الأزمات، فقد شهدت هذه العلاقات نوعاً من التحسن والتراجع حسب الفترات المختلفة، فخلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي شابها حالة من التوتر والخلاف بسبب عملية التسوية السلمية في منطقة الشرق الاوسط( عبد , 2014، ص45 ) وبقيت تلك العلاقات بين مد وجزر طيلة العقد التاسع من القرن الماضي ،لكن زيارة الرئيس حافظ الاسد ،(الحاج عباس , 2012، ص 58)الى الأردن قد أزالت الكثير من الامور المتعلقة بين البلدين بعد مشاركته في تشيع جنازة الملك حسين بن طلال ( طالب، 2006 ، ص 6- 28)

بادر الملك عبد الله الثاني (موريس، 2008 , ص 225- 229)عندما تولى الحكم في الأردن سنة 1999الى إغلاق ملف الخلافات مع سوريا، مستثمراً زيارة الرئيس بشار الأسد (إيال زيسر، 2005، ص 42-68) للمشاركة في تشييع جثمان والده، فضلاً عن شعور السوريين بالخدمة السياسية التي قدمها الملك عبدالله للرئيس بشار الاسد، عندما قَدّم الرئيس بشار للغرب كزعيم قادم لسوريا وخليفة لأبيه، منذ اعتلاء سدة الحكم في سوريا في الأول من تموز سنة 2000بعد وفاة أبيه في العاشر من حزيران من السنة نفسها( المعايطة ، 2011 ، ص1 )

طرأ تحسناً ملحوظا بين الطرفين على جميع الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في ظل وصول قيادتين جديدتين كانتا أكثر تفاهما حول نقاط الخلاف، منها المرتبطة بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، وقضية الخلاف الحدودي بينهما، وموضوع المعتقلين الأردنيين في السجون السورية، فضلاً عن رسم السياسة الخارجية للبلدين خاصة بعد تعرض المنطقة العربية للعديد من الضغوط السياسية خلال سنتي 2001و ،2002 وانتفاضة الاقصى في أيلول 2000وتداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 في نيويورك والحرب على الإرهاب واحتلال العراق كل ذلك أنعكس بصورة إيجابية على تحسن العلاقات الاقتصادية بين البلدين( المعايطة ، 2011 ، ص7 )

تعد السياسة الاقتصادية المرآة العاكسة للنظام السياسي لأي دولة من الدول، وتؤثر في عملية أتخاذ القرار من زوايا عدة، فالدولة التي تتمتع بنظام اقتصادي قوي وتمتلك ثروات طبيعية وطاقات إنتاجية ضخمة تساعدها على تحقيق أهدافها التي تسعى اليها، على العكس من الدول التي تكون قدراتها الاقتصادية ضعيفة فأنها لا تتمتع بحرية كبيرة واستقلالية في قراراتها بسبب حاجتها الاقتصادية للأطراف أخرى .( الكفارنة ، 2018, ص62)

تميز النظام الاقتصادي الأردني بالضعف والهشاشة نتيجة لأسباب عدة منها قلة الثروات المعدنية ومصادر الطاقة وندرة المياه ،ومحدودية رقعة الارض الصالحة للزراعة، وتزايد عدد السكان، وضيق السوق المحلي، وغياب مفهوم التكامل العربي، وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية بسبب المشاكل

والاحداث السياسية المتراكمة، فقد وضعت القيادة الجديدة المتمثلة بالملك عبد الله الثاني خطة التنمية الاقتصادية للمدة 1999-2003وقد أولت عناية خاصة لتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مع التركيز على محاربة الفقر والبطالة، ولاستمرار مسيرة الاصلاح الاقتصادي فقد تبنت الأردن برنامجين جديدين للإصلاح الاقتصادي أحدهما للمدة 1999-2001بينما أهتم ثانيهما بتغطية المدة 2002-2004 وذلك لمعالجة ما تبقى من اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني .( الشهوان ، 2018 ،ص50) لذا تطلب منه إقامة علاقات حسنة مع الدول المصدرة للنفط وخصوصاً دول الجوار، والاعتماد على المعونات والمساعدات والقروض الخارجية في سد حاجة البلد من جميع الاحتياجات الاساسية للشعب الأردني حتى قيل انه **(حقق الاستقلال السياسي دون الاستقلال الاقتصادي )**، وعلى الرغم من تزايد حجم المساعدات الخارجية إلا إنها غير كافية لسد العجز في الموازنة والميزان التجاري، لذا التجأ صناع القرار السياسي الى الاقتراض والدين الخارجي لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ولمواجهة التحديات الاقتصادية التي أدت الى الاقتراض والدين الخارجي الذي وصل الى 7,2 مليار دولار أوائل سنة 2007وأكثر من 11 مليار دولار نهاية سنة 2010، بادرت الحكومة الأردنية الى إيجاد ارتباط اقتصادي بينها وبين اقتصاديات الدول العربية من عدة أوجه منها رفد الدول العربية بالعمالة الأردنية المدرّبة مقابل المساعدات المالية ،وتعميق وتنظيم التبادل التجاري مع سوريا، فكانت سوريا من أهم الشركاء التجاريين للأردن، وبموجب هذه الاجراءات تمكنت الأردن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي خاصة في المجالين النقدي والمالي، ثم اتجهت بعد ذلك الى تصحيح الهيكل القطاعي بهدف رفع مستوى الانتاجية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد بما يزيد من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من خلال أنتهاج سياسيات جديدة تتسم بالانفتاح والتحرير لتهيئة البيئة المناسبة لتغطية المدخرات المحلية واستقطاب وجذب لاستثمارات أجنبية .(زكي ، 2008 , ص82 )

يتضح من ذلك بأن الظروف السياسية والاقتصادية للأردن مرتبطة بشكل كبير مع السياسة الخارجية، وقد أثرت تلك الظروف على قدرة السياسة الخارجية في التوثيق بين حاجات الأردن للمساعدات والمعونات وبين الحفاظ على استقلال القرار الوطني .

استطاعت القيادتان الأردنية والسورية العمل بكل جدية على حل جميع المشاكل الاقتصادية والعقبات التي تقف في وجه العلاقات بين البلدين، من خلال أحداث قفزة نوعية في العلاقات بين البلدين والاسهام بفتح الاسواق الأردنية والسورية أمام صادرات وواردات البلدين، وحركة العمالة من الأردن وأليها، وزيادة حجم التبادل التجاري والانفتاح الجمركي، وفي ضوء ذلك تشكلت مجموعة من اللجان المشتركة في مجال الاقتصاد والاسراع في بلورة الأمور المتعلقة بالمياه، وفتح الأسواق للصادرات بين البلدين .( المعايطة ، 2011 ، ص48 )

كانت من أهم القضايا التي استأثرت باهتمام المسؤولين بين البلدين هي زيادة الاستثمار وإقامة شركات جديدة تخدم اقتصاد البلدين، وتعزيز مجالات الصناعة والنقل وتسهيل التبادل التجاري، ومعالجة الملف المائي في إطار الأمن المائي القومي العربي، وقيام الجانب السوري بتقديم 8 ملايين متر مكعب من المياه

# مسألة اللجوء السوري وأثره الاقتصادي على الاردن 2011- 2016

م .عدنان عبد الحسين حمد الحسيني

السورية الى الأردن للشرب على الرغم من حاجة سوريا لتلك المياه في ظل الجفاف القائم، وتم ذلك في الرابع عشر من أيار 1999،فضلاً عن حرمان الأردن من مياه بحرية طبرية التي تسيطر عليها إسرائيل وتستثرها لنفسها والتي تعدها وسيلة ضغط على الأردن، وبناء سد الوحدة على نهر اليرموك، وتشكيل الجوانب الفنية لدراسة تمويل وتنفيذ هذا المشروع المائي الحيوي الذي يوفر للأردن حاجته من المياه ولسوريا طاقة كهربائية كبيرة، والعمل على اقتسام مياه نهر الأردن الأعلى **(الشريعة)** وروافده الحاصباني وبانياس والوديان الموسمية والينابيع الواقعة على السفح الغربي للجولان المحتل والمطلة على نهر الشريعة وبحيرة طبرية ،فتم وضع ترتيب لذلك وفقاً للقانون الدولي نظراً لان سوريا ولبنان لهما حقوقاً مشروعة في مياه هذا النهر .( المعايطة ، 2011 ، ص49 )

أما بالنسبة للاقتصاد السوري ،وعلى الرغم من الاتساع والتنوع المطّرد في القوة الاقتصادية الوطنية فلا تزال القدرات الصناعية والتقنية محدودة وذات إمكانيات متواضعة ،فسيطرة الدولة على الاقتصاد تمكنها من تسخير الموارد الوطنية لتحقيق أهداف السياسية الخارجية ،في الوقت الذي تفرض فيه عمليات التنمية والاستهلاك ضغوطاً على الموارد المحدودة، الامر الذي ترتب عليه تزايد الاعتماد السوري على القروض والمساعدات الخارجية وخاصة من البلدان العربية والكتلة السوفيتية وأروبا الغربية (www.pdffactory.co)

يبدو واضحاً بأن العامل الاقتصادي لعب دوراً مهماً لدى صانع القرار السياسي السوري، فهو يوازن ما بين حاجات المجتمع السوري من الداخل وما تمليه الظروف الدولية والاقليمية.

وبموجب تلك الظروف نرى هناك انسجام بين سوريا والأردن على تطوير علاقاتهم في كافة المجالات وخاصة الاقتصادية والتجارية، وكان لقطاع السياحة بين البلدين أثراً واضحاً في زيادة تلك العلاقة من خلال عقد ورشة عمل للقطاع السياحي الخاص بالعاصمة السورية دمشق سنة 2009 لوضع اللبنة الاولى لتوطين وتسويق الحركة السياحية ثم التوجه نحو الاسواق العالمية المصدرة للسياح لتعود بالخير على اقتصاد البلدين من خلال جذب السياح وتوفير أنواع عديدة من الخدمات والمرافق بمستوى عالي من الكفاءة، فكانت سوريا تمتلك العديد من المقومات السياحية منها الشاطئ الجميل، والغابات والجبال، والطبيعة الخلابة، وكذلك الموقع الجغرافي جعلها تلبي الرغبات المختلفة للسياح، فقد تطورت الحركة السياحية بين البلدين لما لها من أهمية كبيرة في زيادة الدخل القومي الذي يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وردت الحكومة الأردنية على ذلك بإلغاء الرسوم على الاشخاص والسيارات السورية، والعمل على مناقشة السكة الحديدية التي تربط بين البلدين وبعض البلدان المجاورة لهما، وبناءً على ذلك تم عقد الاتفاقيات بهذا الخصوص من قبل اللجنة السورية الأردنية المشتركة ،وتم إقرار مسألة تسهيل التنقل وإلغاء الرسوم المفروضة على الاشخاص والسيارات ،فقد أنعكس ذلك على زيادة الدخل القومي الذي ساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدين .( شاكر ، 2009, ص12)

لا يمكن أن نغفل عن حجم التبادل التجاري بين البلدين فأن نسبة الصادرات السورية الى الأردن خلال السنوات من 2002 الى 2004 بلغت 75% إما الواردات ولنفس المدة بلغت 65% ، في حين كانت نسبة تطور الواردات من الأردن الى سوريا 75% ويعود ذلك الى عقد اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين وتطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، ثم ارتفعت نسبة الصادرات والواردات ليصل أجمالي الميزان التجاري بينهما الى 31,6 لسنة 2007، كما تجاوزت التجارة بين البلدين من 273 مليون دولار سنة 2008 الى 575 مليون دولار سنة 2009.( غزالة ، 2005 ، ص5 -6)

من جانب آخر وقعت سوريا والاردن الكثير من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبروتوكولات التي تؤكد على تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات المياه والصرف الصحي والحبوب والصناعة، والاعتراف المتبادل بإجراءات تقّيم المطابقة الخاصة بشهادات المطابقة للمنتجات، ونتائج الاختبارات، وتنظيم واستقدام العمالة، فضلاً عن التعاون في مجال التدريب المهني والاسكان والتعليم، وبموجب تلك الاتفاقيات ارتفعت قيمة الاستثمارات الأردنية في سوريا حتى بلغ عددها سنة 2007 نحو عشر مشاريع وبقيمة إجمالية 3003 مليار ليرة سورية، جاء ذلك نتيجة التقارب الاقتصادي والجغرافي، ورغبة رجال الاعمال في كلا البلدين للاستثمار في البلد الاخر، وفي الجانب الاخر نلاحظ بأن الصادرات السورية إلى الأردن وخاصة الحبوب تشكل مصدراً غذائياً مهماً، حيث أن سوريا تؤمن حوالي 60% من احتياجات الأردن للقمح، في حين شكل الاسمنت والبورسلان أهم الواردات السورية من الأردن، كما ساهمت المنطقة الحرة السورية الأردنية بتفعيل التعاون الاقتصادي بين البلدين والتي تحولت الى منفذ لعدد من المنتجات السورية الى الاسواق الامريكية والاوربية .(المعايطة ، المصدر السابق ،ص53)

وفي السياق ذاته شهدت سنة2010–2011 تقارب اقتصادي كبير بين البلدين من خلال توقيع مذكرات تفاهم وبرامج استثمارية، منها برنامج عمل تنفيذي بين المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع وهيئة التنمية وترويج الصادرات السورية، ومذكرة تفاهم في مجال الملكية الصناعية، فضلاً عن مذكرة تفاهم بشأن تبادل الاعتراف بالتعليم والتدريب البحري، وبروتوكول تعاوني في مجال تخطيط الطاقة وترشيدها والطاقة الجديدة والمتجددة وألية التنمية النظيفة، والبرنامج التنفيذي لاتفاقية الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة، وأتفق الطرفان تقديم التسهيلات الممكنة في مجال التجارة والنقل وحركة المسافرين والموانئ، كما اتفقت كل من سوريا والأردن على الانضمام الى منظمة التجارة الحرة واعلنت الدولتان عن تأسيس وإقامة المجلس الاستراتيجي الأعلى، والذي يهدف الى تطوير الشراكة بينهما، وحرية الانتقال بالبضائع والسلع ،وإلغاء التأشيرات، وتخفيض الرسوم الجمركية للبضائع والسلع [14].( العرقان ، 2022, ص 34)

نستنتج من هذا المبحث بأن العلاقات الاقتصادية السورية الأردنية بلغت مرحلة من التقدم والتطور، وتعد واحدة من أبرز العلاقات التي شهدتها المنطقة العربية خلال المدة 1999–2010، خاصة بعد تولى الملك عبدالله الثاني الحكم في الأردن سنة 1999، وكذلك اعتلاء الرئيس بشار الاسد سدة الحكم في سوريا سنة2000، فقد أدرك الطرفان أنهما بحاجة ماسة لصيغة متطورة من التنسيق الاقتصادي والتجاري، والقضاء

على جميع العقبات والخلافات التي تقف عائقة إمام تطور الجانب الاقتصادي والتجاري للبلدين والذي أنعكس بشكل إيجابي على جميع الاصعدة الاخرى.

**المبحث الثاني : الواقع الاقتصادي للاجئين السوريين في الأردن وأثارهم الاقتصادية .**

تعد العلاقات الاقتصادية مسألة قائمة بحد ذاتها، ولا يمكن فصلها عن العلاقات الاجتماعية والسياسية القائمة بين الدول، وعليه فان العلاقات الاقتصادية الدولية تتسع أو تتقلص تبعاً للسياسة الخارجية للدول .

تمتلك سوريا خصائص تميزها عن كثير من دول الجوار، وتجعلها مختلفة عن كل الدول العربية من حيث طبيعة النظام، والخصائص الجيوسياسية، والعلاقات والتحالفات الإقليمية والدولية، وخلفيتها التاريخية، فتعد سوريا بلد مقاوم ومناهض للسياسات الامريكية الغربية في المنطقة، وكانت سياستها الخارجية تحظى باحترام وتقدير كبيرين، فكثير ما وقفت مناصرة وداعمة للمقاومة اللبنانية والفلسطينية ومؤيدة لمنظمات عراقية تقاوم المشروع الامريكي.(الشيب ، 2018 ، ص10)

عمل النظام السوري على تحصين نفسه من خلال شبكة علاقات وثيقة تربطه مع قوى مؤثرة جداً مثل روسيا والصين وايران وحزب الله ،( واكيم ،2013 ، ص202) وداخلياً من خلال سحق المعارضة، وإفقار البلد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، مما جعل النخب السياسية الحاكمة تعتقد أنها ستكون بمنأى كبير عن كل ما تعرضت له الدول العربية، لكن ما حدث على أرض الواقع كان مغايراً تماماً، فشهدت الأراضي السورية ثورة شعبية بدأت بمظاهرات انطلقت في آذار 2011 ضد القمع والفساد وكبت الحريات ثم امتدت وأصبحت على نطاق جماهيري واسع، لكن السلطات السورية ردت عليها بحملة قمعية وحشية، فقبضت على أعداد من المعارضين، وتعرض العديد منهم للتعذيب وسوء المعاملة ،وفي سياق النزاع المسلح ارتكبت القوات الحكومية والمليشيات المؤيدة ( **الشبيحة** ) (للمزيد ينظر :تلفزيون سوريا ، تقرير بعنوان الشبيحة مافيات الأسدية وذراعها الأبدية ، 19/ 9/ 2021) جرائم حرب، واستخدمت القنابل المحرمة، والاسلحة الكيمائية والصواريخ البالستية والذخائر العنقودية المحظورة دولياً ضد السكان المدنيين في القرى والمدن، وفي ضوء تلك الاحداث بدأت مأساة النزوح السوري الى الدول القريبة منها فكانت الأردن البلد الاكثر تحملاً للمأساة .( هادي الشيب، المصدر السابق ،ص11)

إن تطور العنف في سوريا، وتفشي الفقر وتردي الاوضاع الاقتصادية جراء الازمة السورية التي مرت بها خلال ما يطلق عليه الربيع العربي ،فضلاً عن العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، انعكست أثارها بشكل مباشر على المواطن السوري مما دفع السكان الى اللجوء ،(خير الله، 2018،ص88-89) وترك أماكنهم الاصلية، فقد تحول المجتمع السوري من مجتمع مستقر ومستقبل للاجئين الى دولة طاردة لسكانها بسبب العنف المستشري في الواقع السوري (محفوظ ، 2017, ص 67)

كانت الأردن من الدول التي تعد الملاذ الأول لعدد كبير من اللاجئين السوريين، نظراً لعدة أسباب منها الموقع الجغرافي للأردن الذي لعب دوراً بارزاً في تشكيل معطيات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بحكم موقعها في منطقة الشرق الأوسط، وبحكم محدودية مواردها الطبيعية وصغر حجمها فأنها كثيراً ما تتأثر بشكل ملحوظ بأي تداعيات للأوضاع في أي من دول المنطقة، وغياب الأمن بسبب النزاعات المسلحة والصراعات في كل من سوريا والعراق وفلسطين، وطبيعة الاستقرار والامان الذي تتمتع به الأردن، لذا أصبحت من الدول التي تستقبل اللاجئين وتوفر لهم الحماية اللازمة والعيش الكريم رغم شحة مواردها والصعوبات التي تواجهها إيماناً منها بحقوق الانسان، واعتبار حماية اللاجئين مسألة دينية وأخلاقية وإنسانية، فضلاً عن العلاقات الاقتصادية الكبيرة التي كانت تربط البلدين قبل اندلاع الثورة السورية، وكذلك التزام الأردن أمام المجتمع الدولي بجميع الاتفاقيات الدولية المتضمنة حقوق الانسان باعتبارها عضواً في منظمة الامم المتحدة ،(الهور ، 2023, 2007 ) على الرغم من أن الأردن لم تكن من الدول التي وقعت على اتفاقية حماية اللاجئين بتاريخ 25 تموز 1951 ولا على بروتوكول سنة 1967 ،(المشاقبة ، 2012،ص 157) إلا أن الحكومة الأردنية ملتزمة بمبدأ عدم الإعادة القسرية واعتبرت السوريين لاجئين بموجب مذكرة التفاهم بين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين(UNHCR ) (الصقور ، 2016 , ص25)وبينها منذ سنة 1998 والمعدلة جزئياً في سنة 2014، وعقدت العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان مثل اتفاقية العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب لسنة 1991 .(https://goo.gl.K7TUen )

أتبعت الحكومة الاردنية تجاه تدفق اللاجئين السوريين سياسة **( الأبواب المفتوحة)** ،( المنسي ، 2018،ص175) وقدرت وكالة شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ولجنة الانقاذ الدولية عدد اللاجئين السوريين منذ بداية الحرب السورية 2011 حتى سنة 2016 أكثر من (1300000) لاجئ، إذ بلغ عددهم سنة 2012 (103488) ألف لاجئ سوري، ليزداد العدد الى (600000) لاجئ في سنة 2013،ثم أخذ بالارتفاع ليصل في سنة 2016 الى (657203 ) لاجئ، تركز 20% منهم في المخيمات وخاصة مخيم الزعتري ومخيم الأزرق والمخيم الإماراتي في الزرقاء، في حين أن هناك 80% منهم توزعوا على محافظات ومدن المملكة (إربد – عمّان –المفرق –الرمثا– الزرقاء– مادبا)،الامر الذي شكل ضغطاً ديموغرافياً أدى الى زيادة أعداد سكان الأردن ،( دواس ، 2018،ص38)ومن الاثار الاقتصادية التي اثرت بشكل كبير على الاقتصاد الأردني هي :

**1-عامل البطالة:**

كان هذا العامل أحد التحديات التي واجهت السوق الأردني، الذي أرتفع في صفوف الأردنيين بشكل واضح على اثر اللجوء السوري مما ولد أزمة عمل كبيرة ،وتشير المفوضية السامية الى زيادة أعداد اللاجئين السوريين والتي بلغت (1300000) لاجئاً سورياً لسنة 2016، فقد ولد ذلك ضغطاً كبيراً على البنى التحتية الاقتصادية والموارد في الأردن، وأضعف فرص العمل أمام الأردنيين، إذ أرتفع معدل البطالة من12.9%

# مسألة اللجوء السوري وأثره الاقتصادي على الاردن 2011- 2016

م .عدنان عبد الحسين حمد الحسيني

سنة 2011 الى 15.3 %سنة 2016 ( دواس ، مصدر سابق ،ص39) وتؤكد منظمة العمل الدولية أن حوالي 30% من العاملين الذي كانوا يعملون في الصناعة والزراعة قبل حدوث الازمة السورية بقليل لا يعملون في هذه المهن اليوم، كما أكدت المنظمة بأن كافة اللاجئين السوريين الذين يعملون خارج المخيمات لا يحملون رخص عمل (العمالة غير الرسمية ) .،( فرانسيس, 2015،ص19) .

ولاسيما في وظائف الزراعة والبناء والخدمات وتجارة التجزئة والمبيعات، وتشير المنظمة بأن حوالي 96% من السوريين استحوذوا على تلك الوظائف من الاردنيين، وهم بالتالي يعملون في الاقتصاد غير المنظم وخارج نطاق قانون العمل الأردني مما ولد فقدان الأردنيين لوظائفهم، وبالتالي يؤثرون بشكل سلبي على أجور المواطنين الأردنيين في القطاع غير الرسمي وخاصة في المحافظات التي فيها أعلى نسبة من اللاجئين لانهم يعملون بأجر أقل من الأردنيين[27] ،(منظمة العمل الدولية FAFO ، 2015)ويرجع أسباب تلك البطالة الى عاملين ،الأول النمو السكاني للذين هم في سن العمل بصورة غير متناسبة مقارنة مع عموم السكان فقد اكتسحوا سوق العمل، أي أن في عام 2004 كان أكثر من50% من سكان الأردن دون سن الخامسة عشر، ونظراً الى هذه الطفرة في أعداد الشباب في سنوات الازمة كان على الأردن أن يحافظ على معدل النمو وبالتالي يحافظ على معدل البطالة، والعامل الثاني هو قيام الحكومة الأردنية وضمن برنامجها المالي بتقليص عدد وظائف القطاع العام لذلك أصبح الشباب الاردنيون عاطلين عن العمل تماماً، والتي شملت النقل والتخزين والخدمات الإدارية وإنتاج المرافق والفنون والترفيه والمنظمات الاجنبية وإمدادات المياه وإدارة النفايات [28].( فرانسيس، المصدر السابق ،ص 19-20)

إن أزمة اللاجئين السوريين قد أثرت بشكل ملحوظ على زيادة معدل البطالة لدى المجتمع الأردني ،منها قطاع الصناعة وخاصة صناعة البناء حيث نجد نسبة كبيرة من السوريين يعملون بهذا القطاع مقارنة مع الاردنيين العاملين، وهذا ينطبق على قطاع الزراعة بعد إقدام الحكومة الاردنية بوضع برنامجاً تجريبياً يُمّكن من خلاله اللاجئين السوريين بالحصول على تصاريح عمل في الزراعة تسمح لهم بالتحرك بين أصحاب العمل، فقد أصبحوا مزارعين مهرة في زراعة الكثير من المحاصيل الزراعية ،ولم يقتصر الامر على ذلك بل عملوا في كثير من المهن منها صيد الاسماك وكمهنيين وفنيين وفي إعمال مكتبية أخرى[29].( هيليسون، 2015،ص47)

يتضح من ذلك أن نجاح أو فشل اللاجئين السوريين في ايجاد عمل في الأردن مرتبط بنوع الصناعة أو المهنة التي كان لديهم خبرة فيها قبل اللجوء ،مما يدلل على ان نسبة كبيرة منهم لديهم خبرة في صناعة البناء والمهن التجارية.

إما بالنسبة لمعدل مشاركة النساء السوريات في سوق العمل الاردني فقد بلغ 7% وهذا مشابه لمعدل مشاركتهن في سوريا قبل الأزمة، بينما بلغ معدل البطالة للمرأة السورية قبل أن تصبح لاجئة في الأردن هو

28% في حين بلغ معدل البطالة الحالي للمرأة السورية خارج المخيمات هو 88% ،وهذا يدل على أن عدد قليل من النساء السوريات يعملن في البيوت في وظائف متنوعة تتراوح بين تجميع معدات كهربائية وحرف يدوية لساعات أقصر ورواتب أقل، بينما هناك نساء سوريات يعملن في المزارع بدوام كامل وساعات معادلة لساعات عمل الرجل السوري في نفس المزرعة [30].(هيليسون ، المصدر سابق ،ص11)

وفي مجال الانشطة الاقتصادية التي يقوم بها الأطفال السوريين فقد شكلت نسبة عالية مقارنة بالأطفال الأردنيين، إذ ينتشرون بشكل ملفت للنظر في محلات صيانة السيارات الى جانب البيع على الشوارع الرئيسية داخل المدن، وتشير التقديرات غير الرسمية الى إن عدد الاطفال السوريين في سوق العمل الأردني بلغت 30 ألف طفل لسنة 2012 ،وارتفعت نسبتهم لسنة 2015 للفئة العمرية ما بين (0- 17 ) سنة ما يقارب 280915 ألف طفل ، فنلاحظ ان الفئة العمرية لدى الاطفال السوريين التي تتراوح ما بين 9- 15 سنة تشكل نسبة 8% بينما تقل بين الأطفال الأردنيين التي تصل 1%،وفي الفئة العمرية 15-18 سنة تصل عند الاطفال السوريين الى 37% مقارنة مع الاطفال الأردنيين التي تصل الى 17%، وهذا يدل على التحاق الاطفال الأردنيين بالمدارس أكثر نسبة من الاطفال السوريين، ويشير ذلك الى تفاقم أزمة العمل في الأردن جراء تزايد اعداد الاطفال في سوق العمل الأردني[31].(هيليسون ، المصدر نفسه،ص12)

**2- أزمة المياه :**

تعد ندرة المياه من أهم المشاكل التي واجهت الحكومة الأردنية، التي تزامنت مع نفاد نهر الأردن تقريباً، كما وتعد الأردن ثالث أفقر دولة من حيث المياه في العالم، فقد أدى تدفق اللاجئين السوريين الى الأردن تجدد الاهتمام الدولي بأزمة المياه ،وقد ساهمت عوامل عدة الى تفاقم المشكلة منها النمو السكاني السريع في الأردن ،وهجرة اللاجئين السوريين وغير السوريين ،فضلاً عن انخفاض مستوى المياه الجوفية نتيجة للتغيرات المناخية وقلة الامطار، فقد وصل انخفاض المياه الجوفية الى عشر امتار في بعض طبقات الارض، وأشارت وزارة المياه والري الأردنية الى زيادة الطلب على المياه بنسبة16% في سنة 2013، وأن العجز المائي سيزداد الى نسبة 50% للسنوات القادمة ،وخاصة في المحافظات الشمالية فقد انخفضت حصة الفرد من المياه الى 30 لتر بالمقارنة مع الكمية المطلوبة 80 لتر، وفي المقابل ازدادت كلفة النفقات المالية المخصصة لقطاع المياه والصرف الصحي الى 360 مليون دولار سنوياً، وهذا ادى الى تعميق انعدام الامن المائي في الأردن[32]، ( الجبوري ، المصدر السابق ، ص 22-42) وعلى هذا الاساس فإن مشكلة المياه شكلت عائقاً أمام التنمية الاقتصادية في الأردن التي تفاقمت نتيجة الهجرة القسرية، وبحسب بيانات وزارة المياه والري الاردنية فأن نصيب الفرد من المياه أنخفض مع وجود اللاجئين من 154 متراً مكعباً سنوياً في سنة 2013الى127 متراً مكعباً في سنة 2015، وبهذا يكون أدنى من خط الفقر العالمي الذي وضعته منظمة الصحة العالمية والبالغ 1000 متر مكعب، وعليه فأن أي زيادة مفاجئة بعدد اللاجئين السوريين يشكل تحدياً جوهرياً كبيراً لمصادر المياه واجتياجات المواطنين منها وفقاً لمؤسسة **(mercy crops )**[33].(ينظر ( ar.mwikipedia.org

يبدوا إن ارتفاع نسبة النمو السكاني مع تدفق الهجرات القسرية للاجئين السوريين أدى الى حدوث فجوة كبيرة بين الطلب على المياه وبين الكمية المتاحة في المملكة، هذا أدى الى تدني حصة الفرد السنوية من المياه المتاحة لجميع الاستثمارات ،فضلاً عن ضعف كفاءة أداء أنظمة التزويد المائي وارتفاع نسبة الفاقد منها، كذلك الضغوط التي ولدتها إنشاء المخيمات على المياه الجوفية كانت سبباً آخر في انخفاض كمية المياه، لذا تطلب من الحكومة الأردنية مواجهة تلك التحديات ،والعمل على اعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي .

**3- عجز الموازنة العامة:**

يقصد به ارتفاع مستوى الانفاق العام على الايرادات العامة للدولة خلال مدة زمنية معينة مما يعني حدوث فجوة مالية بين الايرادات والنفقات العامة ،جاء ذلك للزيادة المستمرة لأعداد اللاجئين السوريين مما أدى الى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات وساهم في حدوث عجز بالموازنة العامة، وبلغ كلفة اللاجئ الواحد ( 2500) دينار سنوياً، وأصبحت تكلفة اللاجئين خلال عام 2012 (258,720,000) مليون دينار أردني، وارتفعت التكلفة في سنة 2016 الى 6 مليار و700 مليون دولار أمريكي ، فضلاً عن ارتفاع المديونية الأردنية خلال سنوات الازمة فبلغت13,4 مليار دولار في سنة 2011 ثم نمت الى 16,6 مليار دولار سنة 2012، وصولاً الى 19,1 مليار دولار سنة 2013 ،ثم تجاوزت الى 20,6 مليار دولار سنة 2014، وتشير بيانات وزارة المالية الى إن صافي الدين العام الداخلي والخارجي أرتفع بمقدار 21 مليار دولار و106 مليون دينار في سنة 2015، ليصل الى 27,0 مليار دولار سنة 2016،وبذلك فقد بلغ معدل الديون 95% من الناتج المحلي وتجاوز السقف المحدد لدى قانون الدين العام في المملكة البالغ 60%، لذلك سعت الحكومة الأردنية الى تغطية العجز المالي عن طريق الاستمرار بقانون الاقتراض الخارجي الذي كان له آثاراً سياسية سلبية فضلاً عن آثاره الاقتصادية تمثلت بانصياع الحكومة الأردنية لتمرير سياسات تصب في مصلحة الكيان الصهيوني والاحتكارات الرأسمالية وبذلك وصلت نسبة الدين العام الى ما يقرب من 100% من الناتج المحلي[34].(مقدادي، ينظر WWW.ammonnews .net / article)

وفي السياق ذاته نرى إن هناك آثار اقتصادية أخرى أثرت بشكل كبير على موازنة الحكومة الأردنية تمثلت بانخفاض حجم المساعدات الخارجية وبالأخص المساعدات التي كانت يتم تقديمها بشكل سنوي من قبل دول الجوار الخليجية وخاصة السعودية، فالمنحة الخليجية التي قدمت على خمس سنوات كانت تبلغ 5 مليارات دينار استنفذت خاصة بعد انخفاض أسعار النفط العالمية والتي انعكست بشكل سلبي على ايرادات السعودية النفطية، مما أدى الى حدوث عجز في موازنتها، والتي بدورها اتخذت إجراءات داخلية منها تخفيض الرواتب وإيقاف العديد من المشاريع التي كانت تُموّيل من قبل الحكومة [35].( الشهوان، المصدر السابق ،ص64-65 )

كان لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية من سنة 2011 آثره السلبي على اقتصاد الاردن ،فقد نجم عن ذلك انخفاض في عائدات السياحة والتحويلات وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ،وارتفاع تكاليف الطاقة وخاصة في اعقاب الهجمات المتكررة على خط الغاز المصري في سيناء أدى الى تعطيل مصدر الأردن الرئيسي من الغاز الطبيعي، وإرغام الحكومة الأردنية على اللجوء الى استيراد الوقود الثقيل لتوليد الكهرباء، مما أدى تحمل أعباء مالية أخرى على الاردن[36]. (ينظر http:// www.alwakaai.com.)

**4- ارتفاع معدلات الضرائب في الاردن:**

ومن الآثار الاقتصادية التي اثقلت كاهل المواطن الاردني هو ارتفاع معدلات الضرائب على السلع الاساسية منها الماء والكهرباء والمشتقات النفطية والادوية وملابس الاطفال والسيارات ، الامر الذي أدى الى انخفاض معدلات الدخول الحقيقية للأفراد والمجتمع، وبلغ حجم الايرادات الضريبة مع بداية الازمة السورية لسنة2011 2,062,200,000 دينار أردني لترتفع في سنة 2015 الى 4,096,300,000، دينار أردني[37].( القبلان ، المصدر السابق، ص63-63)

**المبحث الثالث :أثر اللاجئين السوريين على سوق العقار الأردني .**

**1- الإسكان والمأوى :**

كان للاجئين السوريين أثر واضح على سوق الإسكان والمأوى ،مما ولد أزمة سكن كبيرة لذوي الدخل المحدود ،وخاصة اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات ،فقد أدى زيادة الطلب على السكن الى ارتفاع أسعار الايجارات للشقق السكنية والمحلات التجارية والاراضي في المحافظات الشمالية للأردن ( عمّان- إربد – المفرق – الزرقاء – البلقاء – جرش – عجلون- مادبا ) الى ستة أضعاف معدلات الايجار قبل الازمة نظراً لموقعها القريب من الحدود السورية، مما دفع الكثير من السوريين الى ترك تلك المناطق واللجوء الى مناطق أخرى تميزت بسوء التهوية والرطوبة والعفونة ،ومشاركة مجموعة من الأسر في منزل واحد تنعدم فيها أبسط أنواع الخدمات، وهذا أنعكس بشكل أساس على الجانب الاجتماعي للشباب الأردنيين الذين يرمون الزواج وولد إحباط اجتماعي لتلك الشريحة، مما دفعهم الى تأخير زواجهم [38].( فرانسيس ،المصدر السابق، ص18) كانت للقوانين والأنظمة والتشريعات التي أصدرتها الحكومة الأردنية في شأن التملك لغير الأردنيين، الأثر الواضح في تملك السوريين الكثير من العقارات في الأردن، منها قانون رقم 47 لسنة 2006 [39]، (ينظر :http://sub.eastlaws.com)وبموجب هذا القانون وقوانين العمل وقوانين استقدام الوافدين للاجئين السوريين من المستثمرين والتجار ورجال الأعمال السوريين ومن خلال مخاطبة جمعية رجال الأعمال الأردنية ووزارة الداخلية لأخذ الموفقات الامنية واعتماد البطاقة التعريفية عن مؤسسة تشجيع الاستثمار للسوريين المتواجدين على أرض الأردن، فقد سمح لهم بممارسة نشاطهم التجاري في سوق العقارات الأردنية [40]،( صحيفة الرأي ، 2014/2/26) فقد أحتلت العاصمة عمان ومحافظة أربد المرتبة الأولى في عدد شراء السوريين للشقق أكثر من الأراضي، على العكس من المحافظات الاخرى التي تميزت بانخفاض تملك السوريين للشقق والاراضي، ويعود ذلك الى ضعف القوة الشرائية لأغلبية السوريين، وارتفاع تكاليف البناء

على الاراضي، وقناعتهم بأن الاحداث التي جرت في سوريا هي أحداث مؤقتة وأنهم سيعودون لبلادهم مما دفعهم الى التريث في قرار التملك وشراء العقار والاتجاه نحو الاستئجار، فتوجه السوريين نحو الايجار سبب للمواطن الاردني أزمة حقيقية في ايجاد شقق للإيجار، فقد فضل الكثير من أصحاب العقارات اللاجئ السوري على المواطن الأردني، مما دفع أصحاب العقارات الى توجيه إنذارات بإخلاء أو رفع ايجار الشقق بما لا يقل عن 50 الى 100 دينار أردني، وتأتي هذه الزيادة نتيجة لتوجه العديد من المحسنين والجمعيات الخيرية ومنظمات وهيئات عربية ودولية بتامين شقق للعائلات السورية، الامر الذي ساهم بزيادة الطلب على الشقق السكنية، وما رافق ذلك من زيادة كبيرة في قيمة الايجارات وعدم قدرة الغالبية العظمى من المواطنين الأردنيين على مجاراة ارتفاع تلك الايجارات[41] . ( صحيفة العرب ، 20 / 8/ 2017 )

وفي سنتي 2013- 2014 أي بعد بدأ الازمة السورية شهد ارتفاع كبير في أسعار الايجار وخاصة المحافظات الشمالية بنسبة تتراوح من100% و120%، وفي عمان بين 60% و100%، وفي باقي المحافظات ارتفعت بين 25% و40% ،ويعزى هذا الارتفاع الى الاعداد الكبيرة للاجئين السوريين، فقد أدت هذه الزيادة في الاعداد الى قيام اصحاب العمارات السكنية المخصصة للطالبات بتحويلها الى مكان للسكن، وقيام بعض أصحاب الشقق بتأجير العائلات بغرفة واحدة وليس شقة ،وبشرط دفع الايجار مسبقاً لستة أشهر، ولم يقتصر الامر على ذلك بل دفع أصحاب العمارات والتجمعات السكنية الى تأجير الطوابق المخصصة للمكاتب التجارية كشقق ، كما أن بعض اصحاب الشقق قاموا بتأجير أسطح البنايات بعد أن قاموا بتجهيزها بطريقة متواضعة وهي تفتقر بشكل كبير الى شروط السكن الملائم للإنسان ،وهذا الحال ينطبق على المحافظات التي لم تشهد تواجد للسوريين فقد ارتفعت الايجارات بشكل كبير يوازي ارتفاعها في المدن والقرى التي يتواجد بها اللاجئون السوريون، لكن هذا الارتفاع في الاسعار بدأ بالانخفاض نتيجة لتقلص عدد السوريين بسبب هجرتهم الى بلدان أخرى أو عودتهم الى سوريا وخاصة سنة 2016، بعد أن شهدت أوربا مراجعات حقيقية لبياناتها تجاه اللاجئين بعد حادثة الطفل ايلان والجثث على شواطئها، وكذلك زيادة في العرض بالنسبة للعقارات والشقق السكنية بشكل أكثر من الطلب .( صحيفة الغد الأردني ، 15،نسيان، 2014)

**والجدول رقم (1) يبين معدلات الايجار للشقق السكنية في المحافظات الأردنية قبل الازمة السورية وبعدها، ومعدل انخفاضها** .(جريدة الغد بتاريخ 2014/12/17)

| المحافظات | الايجار قبل الازمة السورية | الايجار بعد الازمة السورية | معدل الانخفاض |
|---|---|---|---|
| عمان | 200- 300 دينار | 450 – 550 دينار | 300- 350 دينار |
| أربد | 250 – 300 دينار | 500 -650 دينار | 150- 170 دينار |

| | | | |
|---|---|---|---|
| الرمثا | 60 -80 دينار | 250 – 300 دينار | 150 -170 دينار |
| المفرق | 80 -100 دينار | 300 -450 دينار | 180- 250 دينار |
| الزرقاء | 120 – 150 دينار | 200 – 300 دينار | 180- 200 دينار |
| عجلون | 70- 80 دينار | 200 – 250- دينار | 150- 180 دينار |
| جرش | 100 – 150 دينار | 250 – 300 دينار | 200- 250 دينار |
| مادبا | 80 – 100 دينار | 150 – 180 دينار | 130 -150 دينار |
| السلط | 180 – 250 دينار | 200 – 300 دينار | حافظت على المعدل |

يتضح من الجدول أعلاه ارتفاع قيمة الايجارات للشقق السكنية في جميع المحافظات الأردنية الى أكثر مما كانت عليه قبل الازمة نتيجة لزيادة الطلب عليها، واستغلال أصحاب العقارات للاجئين واستخدامهم لطرق شتى للحصول على الاموال .

إما بالنسبة للمحلات التجارية والمطاعم فقد شهدت هي الاخرى ارتفاع كبير أيضا في قيمة الايجارات، وخاصة بعد إقدام عدد كبير من التجار السوريين بتسجيل أسمائهم ضمن غرف التجارة والصناعة في محافظتي المفرق وإربد ،وهذا مرتبط بعملية الطلب والعرض والمنطقة التي تحدد سعر الأرض الذي يبنى عليها المجمع ونوعية البناء .

**الجدول رقم (2) يبين قيمة الايجارات للمحلات التجارية قبل الازمة السورية وبعدها** .(وموقع هنا الزرقاء بتاريخ 24 /7 / 2013)

| المحافظات | قيمة الايجار قبل الازمة | قيمة الايجار بعد الازمة |
|---|---|---|
| العاصمة – عمان<br>منطقة الجبيهة<br>شارع مكة وشارع المدينة<br>منطقة جبل النصر وعدن | <br>450- 500 دينار شهرياً<br>1000- 1500 دينار شهرياً<br>200- 250 دينار شهرياً | <br>900- 1500 دينار شهرياً<br>2000- 3000 دينار شهرياً<br>350- 400 دينار شهرياً |
| إربد | 1000- 1200 دينار شهرياً | 3000- 3200 دينار شهرياً |
| الرمثا | 70- 100 دينار شهرياً | 250- 300 دينار شهرياً |
| المفرق | 120 – 150 دينار شهرياً | 400- 500 دينار شهرياً |
| الزرقاء | 250- 300 دينار شهرياً | 700- 800 دينار شهرياً |
| عجلون | 100- 150 دينار شهرياً | 200- 400 دينار شهرياً |
| السلط | 200- 300 دينار شهرياً | 250- 350- دينار شهرياً |

يتبين من الجدول أعلاه ان هنالك تفاوت في قيمة الايجار للمحلات التجارية في مختلف المحافظات، كما نلاحظ بأن معدلات الايجار تكون مرتفعة في المناطق التجارية الاكثر حيوية في عمان وإربد والزرقاء، وهذا يؤكد مدى كثافة تواجد اللاجئين السوريين في تلك المناطق، في حين لم يطرأ تغير ارتفاع كبير في باقي المحافظات .

وفي ضوء ما تقدم من ذلك نرى بأن ارتفاع أسعار الايجارات للشقق السكنية والمحلات التجارية في مختلف المحافظات والمدن الأردنية التي تأثرت باللاجئين السوريين أنعكس بشكل سلبي على المواطنين الأردنيين الذين أصبحوا لا يتمكنون من دفع الايجارات العالية بسبب تدني مستوى دخل الفرد الأردني من جهة وعدم قدرة المقترضين على دفع السداد للبنوك الحكومية من جهة أخرى ، فضلاً عن ايجاد مشكلة اجتماعية هي عدم قابليه الشباب المقبلين على الزواج على استئجار أو شراء الشقق نتيجة الارتفاع الذي شهدته الشقق السكنية بعد الازمة السورية ، كما أنعكس هذا الارتفاع بشكل سلبي على المواطنين الأردنيين إذ اضطر بعض أصحاب المحلات الى تخفيض أعداد العاملين ،وقيام مالكي العقارات والمحلات التجارية برفع اسعار الايجارات أو الطلب منهم بأخلائها وايجارها للمواطنين السوريين الذين لا يبالون في الايجارات لان همهم الوحيد هو الحصول على عقد ايجار يبرزه للمفوضية السامية للحصول على الدعم( فرانسيس ، المصدر السابق ص18-19)، لم يقتصر معاناة المواطنين الأردنيين على ذلك بل كان ارتفاع أسعار مواد البناء وزيادة الطلب على الاراضي لأجل البناء، ورفع الدعم الحكومي للمشتقات النفطية زاد من أجور نقل المواد لمواقع العمل ،كذلك الارباح العالية لأصحاب العقارات في ظل غياب الرقابة على تلك العقارات، وارتفاع أعداد القادمين للسياحة كل ذلك كان سبباً إضافياً لزيادة الطلب على العقارات والمنازل الجاهزة للسكن (جريدة الرأي ،30 ،11 ،2014)

**اللجوء السوري وأثره الايجابي على الاقتصاد الاردني :**

على الرغم من أن الكثير من المحللين والمسؤولين الحكوميين والمواطنين الأردنيين يركزون على الآثار السلبية لتدفق اللاجئين السوريين، إلا أن الاقتصاد الاردني استفاد من الزيادة السكانية والتي أدت الى زيادة الاستثمار العام مدفوعة بتدفق اللاجئين السورين جنباً الى جنب مع النمو في قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والنقل والاتصالات والخدمات الأخرى الى زيادة معدل النمو الاجمالي المحلي بنسبة 2,7 % في سنة 2012 ،كما أن الاستهلاك الخاص قد دفع عجلة النمو الاقتصادي في سنتي 2013و 2014 مع زيادة الاستثمارات الاجنبية، وانتقال شركات قطاع الأعمال السوري الى الاردن والتي بلغت 500 شركة منذ سنة 2011، وغالبية تلك الشركات استقرت بالعاصمة عمّان وذلك لوجود المؤسسات الحكومية والشركات المختلفة لأنشاء المشاريع في العاصمة، وبذلك نما الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 2,8% في سنة 2013 و3,1 % في سنة 2014، فضلاً عن ما حصلت عليه الأردن على مساعدات خارجية من المجتمع الدولي

عن طريق المنح والمساعدات والهبات بعد الازمة السورية، وبين سنتي 2012–2015 تلقى الأردن مبلغاً غير مسبوق من المساعدات المالية الدولية والتي ساهمت في نمو الناتج المحلي الاجمالي، ففي سنة 2012 وصلت قيمة المنح والقروض الخارجية الى 3,1 مليار دولار أي أكثر من أربعة ما تلقاه الأردن من سنة 2011، وبلغت قيمة المساعدات الاقتصادية الامريكية وحدها 700 مليون دولار في سنتي 2014 و2015 . ( فرانسيس ، المصدر السابق ،ص21-22)

وأحدى الحقائق المثيرة بالاهتمام هي قيام الحكومة الأردنية بالسماح للاجئين السوريين بالاندماج في سوق العمل الأردني وجاء ذلك من خلال توقيع الأردن مع الكثير من الدول الاوربية وبعض الدول العربية ميثاق عرف بـ **(ميثاق الاردن)**،(ينظر: صحيفة الدستور، 3 كانون الثاني 2016.)وبموجب هذا الميثاق أقر المجتمع الدولي بأن الأردن تحملت عبئاً غير مناسب بسبب استضافتها للاجئين السوريين، وتقوم بتنفيذ منفعة عامة عالمية نيابة عن المجتمع الدولي، فقد تعهد الأردن بدمج 130 ألف لاجئ سوري في سوق العمل مقابل الحصول على معاملة تفضيلية لمزيد من السلع الأردنية الى الاسواق الاوربية، وعلى هذا الاساس وصلت قيمة التعهدات التي قدمت في الميثاق الى حوالي 700 مليون دولار كمنح لدعم خطة الاستجابة الأردنية لسنة 2016، ولغرض خلق فرص للعمل في الأردن مع إدخال تحسينات جذرية على التجارة والاستثمار وتعزيز واستيعاب مشاركة السوريين في سوق العمل الأردني ، ( الشهوان، المصدر السابق،ص45.)فضلاً عن قيام المانحون بتوفير فرص عمل اخرى مثل برنامج الآجر مقابل الأداء **(P4P )**للاجئين السوريين والجهات المستضيفة، وحددت البنوك التموينية متعددة الاطراف إمكانية زيادة تموينها من700 مليون دولار الى 1,9 مليار دولار ( الجغبير ، ، 2019، ص6 ) وكان لهذه العملية الأثر الايجابي على الاقتصاد الأردني، وبالمقابل حصول اللاجئين السوريين على درجة متزايدة من الاعتماد على الذات ويصبحون قادرين على السعي لتحقيق سبل العيش المستدامة، وبالتالي المساهمة في الحياة الاقتصادية للأردن، وبموجب هذا الاندماج احرزت الأردن تقدماً كبيراً بالشراكة مع المجتمع الدولي بعد تصديق الميثاق بين الاتحاد الاوربي والأردن الذي ساهم في تشجيع حركة الصادرات الأردنية الى دول الاتحاد الاوربي وخلف فرص عمل للأردنيين وللاجئين السوريين، كما ساعد الاندماج على دعم عدد كبير من المصانع الأردنية عن طريق المشروع التجريبي المسمى **(النجاحات السريعة)** من خلال الدعم التقني وربط تلك المصانع مع الاتحاد الاوربي لتمكينهم من التصدير الى دول الاتحاد، وعلى أثر ذلك تم فتح أربعة مراكز للتشغيل في عمان وإربد والزرقاء والمفرق عن طريق اتفاقية **(تبسيط المنشأ)** ، ( المنسي، المصدر السابق ، ص182-183.)والتي استخدمت فيها الأيدي العاملة السورية، كما ساهم الاندماج بالسماح للمستثمرين السوريين بدخول شركاتهم في الاقتصاد الرسمي ،بعد قيام الحكومة الأردنية بإصدار حزمة أخرى من التصاريح والتي بلغت 45 ألف تصريح عمل للاجئين السوريين في المخيمات والمناطق الاخرى.( صحيفة الدستور، 3 كانون الثاني 2016.)

وفي السياق ذاته كانت هناك رغبة من قبل الاعضاء الموقعين على الميثاق دخول الأردن في برنامج التسهيل الائتماني مع صندوق النقد الدولي، وتأمين منح كافية وتمويل ميسر لدعم الاطار الاقتصادي، وتلبية

# مسألة اللجوء السوري وأثره الاقتصادي على الاردن 2011- 2016

م .عدنان عبد الحسين حمد الحسيني

حاجات التمويل الأردني على مدى السنوات الثلاث التي تضمنها الميثاق 2016–2018، وأكدت الحكومة الأردنية التزامها بتحسين بنية الاعمال والاستثمار، ووضعت خطة تقوم من خلالها على إجراء تعديلات على التشريعات النظامية والاصلاحات الهيكلية وتنشيط مبدأ الحوافز لاستقطاب الشركات المحلية والدولية بمساعدة الدول المانحة الرئيسية والبنك الدولي .وعلى هذا الاساس تحولت أزمة اللاجئين السوريين الى فرصة عمل تنموية جذبت استثمارات جديدة على سوق الاتحاد الاوربي من خلال تبسيط قواعد المنشأ هذا يؤدي الى توفير فرص عمل للأردنيين واللاجئين السوريين ويوفر الدعم الاقتصادي السوري حتى بعد أنهاء الصراع .( صحيفة الدستور، المصدر السابق .ص 136)

يبدو واضحاً بأن الاقتصاد الأردني قد استفاد كثيراً من خلال مسألة الاندماج مع اللاجئين السوريين في سوق العمل الاردني، من خلال قيام أصحاب رؤوس الاموال بأنشاء المصانع ذات الجودة العالية المعدة للتصدير التي جعلت الاردن ترتبط ارتباطاً اقتصادياً كبيراً مع دول الاتحاد الاوربي ،فضلاً عن قيام العامل السوري بأنفاق ما يحصل عليه من دخل لسد النفقات اليومية من اجور وخدمات أخرى ،على العكس من العامل الاجنبي الذي يعمل على أرسال ما يحصل عليه من أموال خارج الأردن ،مما يدلل على وجود تكامل بين المهن والحرف السورية والأردنية التي أنعكس بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي والاندماج، فضلاً عن ذلك فأن اللاجئين السوريين أظهروا مرونة مذهلة في التعامل مع الواقع من أجل البناء الاقتصادي بفعل مساهمتهم في زيادة الاعمال والابتكار والفطنة التجارية حتى تمكنوا من أنشاء العديد من المشاريع التجارية بالشراكة مع الأردنيين في مجالات صرف العملة وصالونات الحلاقة والمخابز والمطاعم والعمل في المواد الغذائية والوقود وغيرها من المشاريع.

**الخاتمة :**

هدف البحث الى بيان وتحليل تداعيات مشكلة اللجوء السوري وأثره على الاقتصاد الأردني للمدة من 2011 الى 2016 ،فقد تبين من هذا البحث إن الازمة السورية فرضت نفسها على الأردن بحكم الموقع الجغرافي، وساهمت في زيادة الاعباء الاقتصادية، فقد تمكن الأردن من إدارة أزمة اللجوء السوري وقدمت كل ما هو متاح في المملكة من خلال تنظيم التواجد السوري في البلاد، واظهرت الأردن دورها الواضح بالتعامل مع الازمة نيابة عن المجتمع الدولي بأسلوب علمي ومدروس من خلال التنسيق مع وكالات الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الانسانية، وبذلك أقر المجتمع بأن الاردن تحمل عبئاً كبيراً من خلال استقدام اللاجئين السوريين .

**النتائج:**

1- قدرة سوريا والأردن على تخطي جميع المشاكل التي كانت موجودة قبل وصول القيادتين الجديدتين الى الحكم، والتي انعكست بشكل ايجابي وسريع على إقامة علاقات اقتصادية متطورة عملت على إدخال تحسينات جذرية في واقع الاستثمار لدى البلدين للمدة 1999- 2010 .

2- التزام الأردن بجميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والعربية، والتشريعات التي نص عليها القانون الأردني، بتقديم المساعدات الانسانية للاجئين السوريين، وحمايتهم وضمان عدم تسليمهم وذلك ايماناً منهم بالمشروع الأردني المتضمن احترام حقوق الانسان والمواثيق الدولية ذات الصلة .

3- توجه اللاجئين السوريين بشكل كبير الى الأردن مقارنة مع الدول العربية والاقليمية، وذلك بحكم موقعها الجغرافي في منطقة الشرق الاوسط ،واستقرارها السياسي والامني، واعتبرت الملاذ الآمن للسوريين أكثر من العراق وفلسطين، بسبب النزعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي فيهما.

4- المعاناة الكبيرة التي تكبدئها الأردن جراء قلة الموارد الطبيعية وعلى كافة القطاعات مما جعلها تتعامل مع الازمة بإمكاناتها الاقتصادية المتاحة، لأن الأردن تحتاج لتطوير لجميع القطاعات التي تستضيف اللاجئين السوريين .

5- اتبعت الحكومة الاردنية منذ وصول اللاجئين سياسة الابواب المفتوحة التي تضمنت توفير الحماية للاجئين السورين سواء دخلوا بصفة رسمية أو غير رسمية، واستمرت حتى سنة 2016 بعد إقدام الحكومة الأردنية غلق الحدود لأغراض امنية .

6- إن غالبية اللاجئين السوريين الذين حصلوا على عمل في الأردن، بدأوا يعملون في أعمال برزت أثناء وصولهم أي أعمال ذات مهارات متدنية وذات اجور أقل من القطاع غير الرسمي، وجاء ذلك نتيجة ارتفاع معدلات البطالة، وهذا ما نرى في قطاع البناء حيث زادت نسبة العمال السوريين وانخفضت لدى العمال الأردنيين .

7- أدى تدفق اللاجئين السوريين الى أيجاد آثار اقتصادية كبيرة تمثلت بالبطالة وندرة المياه والعجز الكامل في ميزانية الحكومة ،وزيادة المديونية جراء القروض الخارجية والداخلية المثقلة بالفوائد، فضلاً عن الضرائب التي أثقلت المواطن الأردني التي أصبحت لا تكفي لسد الاحتياجات الاساسية، والارتفاع الكبير في أسعار الشقق والمحلات التجارية مما اضطر الكثير من المواطنين الأردنيين ترك مساكنهم ومحلاتهم التجارية والتوجه نحو مناطق اقل كلفة للإيجار .

8-على الرغم من المشاكل الاقتصادية التي واجهت الأردن جراء اللجوء السوري، إلا إن الاقتصاد الاردني قد استفاد من هذا اللجوء عن طريق زيادة الاستثمارات الأردنية مع الشركات الاجنبية، من خلال مسألة اندماج العمالة السورية بالسوق الأردني، وبموجب المساعدات المالية التي حصلت عليها من الدول الاوربية من خلال ميثاق الاردن، لغرض أنشاء المصانع وتصدير السلع الأردنية لأسواق تلك الدول.

**الهوامش:**

# مسألة اللجوء السوري وأثره الاقتصادي على الاردن 2011- 2016

م .عدنان عبد الحسين حمد الحسيني

(1) - جاء التوتر بين سوريا والأردن بعد قيام الأخير في 14 أيلول 1993 بالتوقيع على جدول أعمال المفاوضات مع إسرائيل والذي يهدف الى عقد اتفاقية سلام بين الطرفين، وبمساعدة أمريكية ، وتم التوصل لبحث مواضيع المياه والبيئة وترسيم الحدود وإيجاد تعاون مستقبلي بين الطرفين في حالة التوصل الى اتفاق سلام عادل، وتم عقد اجتماعا ضم الرئيس الامريكي بل كلنتون في البيت الابيض في 25 من الشهر ذاته ،وصدر عنه ما عرف بإعلان واشنطن الذي وقعه كل من العاهل الأردني الملك حسين ورئيس الوزراء الاسرائيلي أسحق رابين والرئيس الامريكي بل كلنتون ، ونص الاعلان على إنهاء حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل ، للمزيد ينظر :خالد حماد أحمد عبد ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية اتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية 1973-2013 ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط ، 2014، ص45 .

(2) - ولد حافظ الاسد في قرية القرادحة بمحافظة اللاذقية سنة 1930، وتلقى تعليمه فيها وأكمل تعليمه الثانوي في اللاذقية، تخرج من الكلية العسكرية سنة 1952، ثم الى الكلية الجوية وتخرج منها برتبة ملازم طيار سنة 1955 ،نقل الى القاهرة خلال الوحدة مع مصر، عاد الى سوريا بعد الانفصال وسرح من الجيش ، شارك بانقلاب 8آذار سنة 1963، وصل الى سدة الحكم بعد حركة الانقلاب التي أطلق عليها الحركة التصحيحية من 13-16 تشرين الثاني 1970، وأصبح رئيساً للجمهورية السورية سنة 1971، توفي في العاشر من حزيران 2000، للمزيد ينظر: فيصل إبراهيم محمد علي الحاج عباس، التطورات السياسية الداخلية في سورية 1961-1971، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2012، ص 58، عبد الوهاب الكيالي ،موسوعة السياسية ،ط1 ،ج1، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ،1979،ص 151-152.

(3) - ولد الملك الحسين بن طلال في 14 تشرين الثاني 1935، أنهى دراسته الابتدائية في الكلية العلمية الاسلامية بعمّان، ثم سافر الى مصر لمواصلة تعليمه الثانوي في مدرسة فكتوريا بالإسكندرية، أصبح ولياً للعهد بموجب السلطات الدستورية في 9 أيلول 1951، توجه الى بريطانيا لإكمال تعليمه في مدرسة هارو، وواصل تعليمه العسكري بأكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية في المملكة المتحدة وتخرج منها سنة 1953وعلى أثر وفاة والده الملك طلال نودي بالأمير الحسين بن طلال ملكاً على المملكة الأردنية الهاشمية في 11 آب 1952، لكنه لم يكمل سن الثامنة عشر فتم تشكيل مجلس وصاية لتولى إدارة البلاد الى حين الاستحقاق الدستوري لتسلم جلالته سلطاته الدستورية في 2 أيار 1953، أستمر حكمه للأردن سبعة وأربعين سنة (1952-1999) رافعاً شعار (فلنَبنِ هذا البلد ولنخدم هذه الامة)، وكان كثير التأليف والقراءة ومن ابرز كتبه مشاغل الملوك 1962 وحربي مع إسرائيل ومهنتي كملك، للمزيد ينظر :محمد عماد رديف طالب، الملك حسين بن طلال ودوره السياسي في الأردن 1953-1967، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2006 ، ص 6- 28.

(4) - ولد عبد الله الثاني في عمّان في الثلاثين من كانون الثاني1962، وهو الابن الاكبر لجلالة الملك الحسين ، تلقى علومه الابتدائية في الكلية العلمية الاسلامية في عمان سنة 1966،ثم انتقل بعدها الى مدرسة سانت إدموند في سارس بإنكلترا، ومن ثم بمدرسة إيجلبروك وأكاديمية ديرفليد في الولايات المتحدة الامريكية لإكمال دراسته الثانوية، وفي سنة 1980 التحق بأكاديمية ساندهيرست في المملكة المتحدة، وبعد إنهاء علومه منها تخرج برتبة ملازم ثان 1981، وعين قائد سرية استطلاع في الكتيبة 13 /18 في قوات الهوسار الخيالة، وفي سنة 1982 التحق بجامعة أكسفورد لتلقي علومه في الدراسات الخاصة في شؤون الشرق الأوسط، وبعد عودته الى الأردن التحق بالقوات المسلحة الأردنية، وفي سنة 1985 التحق بدورة ضباط دروع في فورت بولاية كنتاكي الامريكية، وبعدها تدرج في الكثير من المراتب العسكرية ، وفي 24 كانون الثاني 1999 صدرت الإدارة الملكية السامية أمراً بتعينه ولياً للعهد، علماً انه تولى ولاية العهد بموجب إدارة ملكية سامية صدرت وفقاً للمادة 28 من الدستور يوم ولادة جلالته في 30 كانون الثاني 1962، للمزيد ينظر جيمس موريس، الملوك الهاشميون من الشريف الحسين بن علي حتى الملك عبد الله الثاني، ترجمة أحمد محمد خالد، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ط1 ،ص 225- 229.

(5) - ولد بشار حافظ الأسد في مدينة دمشق بتاريخ 11 أيلول 1965، نما وترعرع في وطنه وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية في مدارسها ، وتخرج من كلية الطب بجامعة دمشق سنة 1988، وبدأ عمله طبيباً في الجيش السوري، بعدها ألتحق بالدراسات العليا في سنة 1994بمستشفى ويسترن للعيون في لندن، ثم التحق بالأكاديمية العسكرية ، وتولى مسؤولية الوجود العسكري السوري في لبنان سنة 1998،وفي 10 تموز 2000 انتخب رئيساً خلفاً لوالده ، بعد أن حصل على تأييد بنسبة 99.7 سنة 2007 ،للمزيد ينظر : إيال زيسر، أعرف كيف يفكر الإسرائيليون بِاسْم الأب بشار الاسد السنوات الأولى في الحكم، ط1،مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2005، ص 42-68 .

(6) - المصدر نفسه ، ص1-2.

(7) - احمد عارف الكفارنة ، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، العدد الثاني والاربعون، 2018.

(8) - راشد أحمد قبلان الشهوان ، تأثير اللجوء السوري على الاقتصاد الأردني 2011-2015 ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة الشرق الأوسط، 2018 ،ص50.

(9) - رمزي زكي ، أزمة الديون العالمية الإمبريالية الجديدة ( الأليات الجديدة لإعادة احتواء العالم الثالث )، مجلة السياسة الدولية ، العدد 86.

(10) - عبدالله عبد ربه عبد الله المعايطة ، المصدر السابق ، ص48.

(11) - المصدر نفسه ، ص49.

(12) -PDF created with pdffactory Pro trial version www.pdffactory.com

(13) - عبدالله عبد ربه عبد الله المعايطة ، المصدر السابق ،ص53.

(14) - شيرين عبدالله إبراهيم الهيلات، عبدالله راشد سلامه العرقان ،اثر التدخل التركي في شمال سوريا على العلاقات السورية التركية للمدة 2010- 2019، كلية آل البيت، العدد 63، حزيران 2022.

(15) - هادي الشيب ، مسالة اللاجئين بين المواثيق الدولية والواقع السياسي – اللاجئين السوريين انموذجا ،مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية ،ط1، 2018 ، ص10.

(16) - جمال واكيم ، صراع القوى الكبرى على سوريا : الابعاد الجيوسياسية لازمة 2011 ،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ،2013 ، ص202.

(17) - هو مصطلح دارج في سوريا كان في البداية يطلق على العصبات والافراد الخارجة عن القانون والتي كانت تستخدم العنف والتهديد بالسلاح لخدمة شخص ينتمي الى عائلة الأسد وذلك من أجل الابتزاز وإرهاب الناس ،وكانوا يمارسون نشاطهم خارج إطار القانون كالتهريب والتجارة بالممنوعات، والعمل الذي يقومون به يدعى التشبيح( أي الابتزاز والسرقة )، ثم تداول بعد اندلاع الثورة السورية 2011،حتى أصبح يطلق على الأفراد أو المليشيات الداعمة لنظام بشار الأسد، ورفع هؤلاء شعار( شبيحة للأبد لأجل عيونك يا أسد)وكذلك ( الأسد أو نحرق البلد)، ويطلق عليهم أيضا أسم فرق الموت ، للمزيد ينظر :تلفزيون سوريا ، تقرير بعنوان الشبيحة مافيات الأسدية وذراعها الأبدية ، 19/ 9/ 2021.

(18) - هادي الشيب، المصدر السابق ،ص11.

(19) - كلمة اللجوء (ASYLUM) هي كلمة لاتينية من أصل يوناني هو (ASYLON)، ويعني الشيء غير القابل للأسر، أو المكان الذي يمكن للفرد اللجوء إليه بهدف طلب الحماية ، وقد يكون هذا المكان مقدساً كالمعبد والكنيسة ،إما في القانون الدولي فيقصد باللجوء هروب الضحايا من الاخطار المحدقة بهم بسبب النزاعات المسلحة الى أماكن وهيئات توفر لهم فيها الحماية، وعرفت منظمة العفو الدولية اللاجئ هو الشخص الذي فر من بلده جراء ما تعرض له من انتهاكات لحقوق الانسان أو بسبب معتقداته ، وتكون حكومة بلده غير قادرة أو غير راغبة في توفير الحماية له ،للمزيد ينظر : عمر سعد الله ، معجم في القانون الدولي المعاصر ،2005 ،ص360 ،أبكر علي عبد المجيد أحمد ،معاذ علي فضل المولى خير الله، أثار النزاعات المسلحة على الأوضاع الإنسانية للاجئين في الشرق الاوسط ،مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية ،ط1، جامعة اليرموك ، 2018،ص88-89.

(20) - جدو ولد محفوظ ، اللاجئون السوريون والوضح الصحي ( الأردن – لبنان – العراق ) نموذجاً ،مجلة الطريق التربوية والعلوم الاجتماعية ، المجلد4 (1)، 2017.

(21) - هناء علي عبد الرحيم الهور ، حماية اللاجئين في التشريع الأردني دراسة مقارنة، مجلة كلية دجلة الجامعية، العدد2 ، المجلد 6 ، نيسان 2023.

(22) - منظمة دولية حكومية أُسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية بهدف مساعدة الأوربيين النازحين ،ثم توسع دورها ليشمل تقديم الحماية والمساعدة لجميع اللاجئين من العالم ،وتعد عضو فرعي تابع الى الجمعية العامة للأمم المتحدة تقوم بإدارة وحماية ومساعدة اللاجئين، والبحث عن الحلول الدائمة بأشراف وتوجيه من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذه الجهة الاممية ،ومن اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي ،ولها تعريف ثاني أنها هيئة دولية حكومية ذات أبعاد انسانية وليست سياسية ، تتكون من ممثلي الدول المؤسسين والموقعين على ميثاق الهيئة تسعى لتوفير الحماية القانونية والانسانية للاجئين للمزيد ينظر :بلال حميد بديوي حسن ، دور المنظمات الدولية الحكومية في حماية اللاجئين ( المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نموذجاً) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الاوسط ، 2016 ، ص 89-90،صالح خليل الصقور، المنظمات الدولية الإنسانية والأعلام الدولي ،ط1 ،دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ص25، .

(23) - https://goo.gl.K7TUen

(24) -صدقي سمير حمدان ، مها دواس ، أثر الهجرة القسرية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الاردن، المؤتمر الدولي الثالث، اللاجئون في الشرق الاوسط ،ط1، جامعة اليرموك ، 2018،ص38.

(25) - صدقي سمير حمدان ، مها دواس ، المصدر السابق ، ص37-39.

(26) - تعرف العمالة غير الرسمية على إنها تشمل الاشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص ،والاشخاص الذين يعملون في شركات غير مسجلة ولا تدفع الضرائب، والعمال الذين لا يساهمون في نظام الضمان الاجتماعي ويعملون دون الحد الادنى

لسن العمل ،والعمال الذين يعملون بدون عقد مكتوب للمزيد، ينظر : الكساندرا فرانسيس ، أزمة اللاجئين في الأردن ، مركز كاربنغي للسلام الدولي ، بيروت ، لبنان ، 2015،ص19، Sarah Winton, Assessing the Effects of Syrian Refugees on Jordanian Labor Markets, Unpublished doctoral dissertation , college of Arts, University of Pennsylvania ,p.408.

(27) - منظمة العمل الدولية FAFO ،أثار اللاجئين السورين الى سوق العمل الأردني ، 2015.

(28) - الكساندرا فرانسيس، المصدر السابق ،ص 19-20.

(29) - سفين ايريك ستافي ،سلوقي هيليسون، آثار تدفق اللاجئين السوريين الى سوق العمل الأردني ، منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمي للدول العربية ،ط1 ،بيروت ، 2015،ص47.

(30) - المصدر نفسه،ص11.

(31) - المصدر نفسه، ص12.

(32) - رافد جبوري ،تقرير بي بي سي، تدفق اللاجئين السوريين يفاقم أزمة المياه في الأردن ،4نيسان 2014، الكساندرا فرانسيس، المصدر السابق ، ص 22-42.

(33) -أُسست هذه المنظمة سنة 1979 وأصبح مقرها الرئيسي في بوت لاند أوريغون في الولايات المتحدة الامريكية، وسميت بهذا الاسم نسبة الى مؤسسها السيدة ميرسي كور، وهي منظمة تقوم بتقديم المساعدات الإنسانية غير حكومية ، تعمل في المناطق التي تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والسياسي، وعملت على تقديم المساعدات الى 220 مليون شخص في العالم من خلال تحسين سبل العيش وتقديم التنمية المستدامة، وتخفيف المعاناة والفقر والقمع والعمل على بناء مجتمعات آمنة ومنتجة ، للمزيد: ينظر ar.mwikipedia.org

(34) - عمر مقدادي، التنمية الزراعية في الأردن أولوية وطنية ،WWW.ammonnews .net / article

(35) - راشد أحمد قبلان الشهوان، المصدر السابق ،ص64-65 .

(36) - موقع الوقائع الإخبارية الوزارة العمل تمنح العمال السوريين ثلاثة اشهر لتصحيح أوضاعهم ، http:// www.alwakaai.com.

(37) - راشد أحمد القبلان ، المصدر السابق، ص63-63.

(38) - الكساندرا فرانسيس ،المصدر السابق، ص18، صدقي سمير حمدان ، مها دواس ، المصدر السابق، ص 39-40.

(39) - نصت المادة رقم 3 / أ من القانون يجوز للشخص الطبيعي غير الأردني تملك الاموال غير المنقولة لغرض السكن الخاص به أو بأسرته داخل حدود التنظيم ، على أن لا تزيد على منزلين، ومكتب لمزاولة عمله ، لمزيد ينظر : ome... <http://sub.eastlaws.com

(40) - صحيفة الرأي ، 2014/2/26.

(41) - صحيفة العرب ، 20 / 8/ 2017 .

(42) - صحيفة الغد الأردني ، 15،نسيان، 2014، وكالة عمون الاخبارية.

(43) - الجدول من توظيف الباحث بالاعتماد على وكالة بترا الاردنية بتاريخ 2013/5/5،وجريدة الغد بتاريخ 2014/12/17.

(44) - الجدول من توظيف الباحث بالاعتماد على تقرير لوكالة الانباء الاردنية بترا، المصدر السابق ، وموقع هنا الزرقاء بتاريخ 24 /7 / 2013.

(45) - الكساندرا فرانسيس ، المصدر السابق ص18-19.

(46)- ندى شحادة ، تقرير بعنوان أرباح شركات الاسكان تسبب ارتفاعاً فاحشاً في أسعار الشقق ،جريدة الرأي ،30 ،11 ،2014 .

(47) - Regulating

Mah Kattaa, sylian Refugees Access to Employment Through, National and International Integrated Response Center for Refugee ,Displaced Persons and Forced Migration Studies T1,Yarmouk University

(48) - راشد أحمد قبلان الشهوان، المصدر السابق،ص45.

(49) - هي الاتفاقية المبرمة بين الأردن والاتحاد الأوربي بتاريخ 19حزيران 2016 لتبسيط قواعد المنشأ للمنتجات المصنعة في مناطق مختارة داخل الأردن، وتم تعديلها سنة 2018، لتوسيع نطاق الاتفاقية لتشمل كافة الاراضي الاردنية، حيث تهدف الاتفاقية الى تقديم أعفاء زمني للأردن ينتهي في 31 كانون الاول 2030 ، لمجموعة تضم حوالي 50 فئة من المنتجات وتخفيض قواعد المنشأ للاستفادة من دخول البضائع الأردنية معفاة من الرسوم الجمركية الى سوق الاتحاد الاوربي بدلاً من

قواعد المنشأ الاورو- متوسطية الصارمة الواردة في البروتوكول 3 من اتفاقية الشراكة (ميثاق الأردن) بين الاردن والاتحاد الاوربي، للمزيد ينظر :فتحي الجغبير ،اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ بين الأردن والاتحاد الأوربي، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2019، ص6 .

(50) - صحيفة الدستور، المصدر السابق.ص136.

**المصادر :**


**أولاً الرسائل والاطاريح الجامعية**

1-بلال حميد بديوي حسن ، دور المنظمات الدولية الحكومية في حماية اللاجئين ( المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نموذجاً) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الاوسط ، 2016 .

2-خالد حماد أحمد عبد ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية اتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية 1973-2013 ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط ، 2014.

3-راشد أحمد قبلان الشهوان ، تأثير اللجوء السوري على الاقتصاد الأردني 2011-2015 ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة الشرق الأوسط، 2018 ،ص50.

4-عبدالله عبد ربه عبد الله المعايطة ،العلاقات الأردنية السورية للحقبة (1999- 2010)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤته، 2011.

5-فيصل إبراهيم محمد علي الحاج عباس، التطورات السياسية الداخلية في سورية 1961-1971، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2012.

6-محمد عماد رديف طالب، الملك حسين بن طلال ودوره السياسي في الأردن 1953-1967، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2006.

**ثانياً الكتب العربية والمعربة**

1-أحمد صابر المنسي ، مستقبل اللاجئين السوريين في الاردن ، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية ،ط1 ، جامعة اليرموك ، 2018.

2-أمين المشاقبة ،النظام السياسي الأردني ،مطابع الدستور ،عمّان ، 2012.

3-إيال زيسر، أعرف كيف يفكر الإسرائيليون بإسْم الأب بشار الاسد السنوات الأولى في الحكم ،ط1،مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2005.

4-جمال واكيم ، صراع القوى الكبرى على سوريا : الابعاد الجيوسياسية لازمة 2011 ،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ،2013 .

5-جيمس موريس، الملوك الهاشميون من الشريف الحسين بن علي حتى الملك عبد الله الثاني، ترجمة أحمد

6-سفين ايريك ستافي ،سلوقي هيليسون، آثار تدفق اللاجئين السوريين الى سوق العمل الأردني ، منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمي للدول العربية ،ط1 ،بيروت ، 2015 .

7-صالح خليل الصقور، المنظمات الدولية الإنسانية والأعلام الدولي ،ط1 ،دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.

8-عمر سعد الله ، معجم في القانون الدولي المعاصر ،2005 ،ص360 .

9-عهد غزالة ، تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية ودول الجوار ،دمشق ، 2005.

10-فتحي الجغبير ،اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ بين الأردن والاتحاد الأوربي، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2019.

11-الكساندرا فرانسيس ، أزمة اللاجئين في الأردن ، مركز كاربنغي للسلام الدولي ، بيروت ، لبنان ، 2015.

12-محمد خالد، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ط1.

13-هادي الشيب ، مسالة اللاجئين بين المواثيق الدولية والواقع السياسي – اللاجئين السوريين انموذجا ،مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية ،ط1، 2018.

**ثالثاً البحوث المنشورة**

1-أبكر علي عبد المجيد أحمد ،معاذ علي فضل المولى خير الله، أثار النزاعات المسلحة على الأوضاع الإنسانية للاجئين في الشرق الاوسط ،مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية ،ط1، جامعة اليرموك ، 2018.

2-أحمد عارف الكفارنة ، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، العدد الثاني والاربعون، 2018.

3-جدو ولد محفوظ ، اللاجئون السوريون والوضح الصحي ( الأردن – لبنان – العراق ) نموذجاً ،مجلة الطريق التربوية والعلوم الاجتماعية ، المجلد4 (1)، 2017.

4-رمزي زكي ، أزمة الديون العالمية الإمبريالية الجديدة ( الأليات الجديدة لإعادة احتواء العالم الثالث )، مجلة السياسة الدولية ، العدد 86.

5-شيرين عبدالله إبراهيم الهيلات، عبدالله راشد سلامه العرقان ،اثر التدخل التركي في شمال سوريا على العلاقات السورية التركية للمدة 2010- 2019، كلية آل البيت، العدد 63، حزيران 2022.
6-صدقي سمير حمدان ، مها دواس ، أثر الهجرة القسرية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الاردن، المؤتمر الدولي الثالث، اللاجئون في الشرق الاوسط ،ط1، جامعة اليرموك ، 2018 .
7-فريد إسماعيل امين السيفو ، صالح مؤيد شاكر ، الاهمية الاستراتيجية لقطاع النقل وأثاره في رفع وتطوير مناطق الجدب السياحي في سوريا : دراسة اقتصادية إحصائية ، مركز الدراسات الاقليمية ، دراسة إقليمية ، العدد 6.
8-هناء علي عبد الرحيم الهور ، حماية اللاجئين في التشريع الأردني دراسة مقارنة، مجلة كلية دجلة ، العدد2 ، المجلد 6 ، نيسان 2023.

**البحوث باللغة الانكليزية**

1- Mah Kattaa, Regulating sylian Refugees Access to Employment Through, National and International Integrated Response Center for Refugee ,Displaced Persons and Forced Migration Studies T1,Yarmouk University
2- Sarah Winton, Assessing the Effects of Syrian Refugees on Jordanian Labor Markets, Unpublished doctoral dissertation , college of Arts, University of Pennsylvania ,p.408.

**رابعاً الصحف والمجلات**

صحيفة الدستور، 3 كانون الثاني 2016.
صحيفة الرأي ، 2014/2/26.
صحيفة العرب ، 20 / 8/ 2017 .
صحيفة الغد الأردني ، 15،نسيان، 2014.
جريدة الغد بتاريخ 2014/12/17.
صحيفة الدستور، 3 كانون الثاني 2016.

**خامساً الموسوعات العلمية**

1-عبد الوهاب الكيالي ،موسوعة السياسية ،ط1 ،ج1، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ،1979.

**سادساً شبكة الانترنيت**

PDF created with pdffactory Pro trial version www.pdffactory.com
wiki<https://ar.m.wikipedia.org .
htts://goo.gl.K7TUen
ar.mwikipedia.org
…ome <http://sub.eastlaws.com
1-تلفزيون سوريا ، تقرير بعنوان الشبيحة مافيات الأسدية وذراعها الأبدية ، 19/ 9/ 2021.
2-رافد جبوري ،تقرير بي بي سي، تدفق اللاجئين السوريين يفاقم أزمة المياه في الأردن ،4نيسان 2014 .
3-عمر مقدادي، التنمية الزراعية في الأردن أولوية وطنية ،WWW.ammonnews .net / article
4-موقع الوقائع الإخبارية الوزارة العمل تمنح العمال السوريين ثلاثة اشهر لتصحيح أوضاعهم ، http://.
www.alwakaai.com
5-ندى شحادة ، تقرير بعنوان أرباح شركات الاسكان تسبب ارتفاعاً فاحشاً في أسعار الشقق ،جريدة الرأي ،30 ،11 ،2014.

**Sources:**

Firstly, university theses and dissertations
1 -Bilal Hamid Bidawi Hassan, The role of intergovernmental organizations in protecting refugees (the United Nations High Commissioner for Refugees as an example), unpublished master's thesis, Faculty of Law, Middle East University, 2016.

2 -Khaled Hammad Ahmed Abd, US policy towards the Arab-Israeli peace process 1973-2013, unpublished master's thesis, College of Arts and Sciences, Middle East University, 2014.
3 -Rashid Ahmed Qablan Al-Shahwan, The Impact of Syrian Refugees on the Jordanian Economy 2011-2015, unpublished master's thesis, Faculty of Arts, Middle East University, 2018, p. 50.
4 -Abdullah Abd Rabbo Abdullah Al-Maaytah, Jordanian-Syrian relations for the era (1999-2010), unpublished master's thesis, Mutah University, 2011.
5 -Faisal Ibrahim Muhammad Ali Al-Haj Abbas, Internal Political Developments in Syria 1961-1971, unpublished master's thesis, College of Education, University of Mosul, 2012.
6 -Muhammad Imad Radif Talib, King Hussein bin Talal and his political role in Jordan 1953-1967, unpublished master's thesis, College of Education, Tikrit University, 2006.

**Secondly, Arabic and Arabized books**

1-Ahmed Saber Al-Mansi, The Future of Syrian Refugees in Jordan, Center for Studies of Refugees, Displaced Persons and Forced Migration, 1st edition, Yarmouk University, 2018.
2 -Amin Al-Mashaqba, The Jordanian Political System, Al-Dustour Press, Amman, 2012.
3 -Eyal Zisser, I know how the Israelis think about the name of the father, Bashar al-Assad, the first years in power, 1st edition, Madbouly Library, Cairo, 2005.
4-Jamal Wakim, The Great Powers' Struggle over Syria: The Geopolitical Dimensions of the 2011 Crisis, Publications Distribution and Publishing Company, Beirut, 2013.
5-James Morris, The Hashemite Kings from Sharif Hussein bin Ali to King Abdullah II, translated by Ahmed
6 -Sven-Erik Staffy, Saluki Hellison, The Effects of the Influx of Syrian Refugees into the Jordanian Labor Market, International Labor Organization, Regional Office for Arab States, 1st edition, Beirut, 2015.
7 -Saleh Khalil Al-Saqour, International Humanitarian Organizations and International Media, 1st edition, Dar Osama for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
8 -Omar Saadallah, A Dictionary of Contemporary International Law, 2005, p. 360.
9 -Ahed Ghazala, The development of economic relations between Syria and neighboring countries, Damascus, 2005.
10-Fathi Al-Jaghbir, Agreement on Simplifying the Rules of Origin between Jordan and the European Union, The Hashemite Kingdom of Jordan, 2019.
11-Alexandra Francis, The Refugee Crisis in Jordan, Carpingi Center for International Peace, Beirut, Lebanon, 2015.

12 -Muhammad Khaled, Arab Encyclopedia House, Beirut, 1st edition.
13 -Hadi Al-Shaib, The issue of refugees between international agreements and political reality - Syrian refugees as a model, Center for Studies of Refugees, Displaced Persons and Forced Migration, 1st edition, 2018.

**Third, published research**

1 -Abkar Ali Abdel Majeed Ahmed, Moaz Ali Fadl Al-Mawla Khairallah, The effects of armed conflicts on the humanitarian conditions of refugees in the Middle East, Center for Studies of Refugees, Displaced Persons and Forced Migration, 1st edition, Yarmouk University, 2018.
2-Ahmed Arif Al-Kafarneh, Factors Influencing the Decision-Making Process in Foreign Policy, Issue Forty-Two, 2018.
3-Jedo Ould Mahfouz, Syrian refugees and health care (Jordan - Lebanon - Iraq) as a model, Al-Tariq Educational and Social Sciences Journal, Volume 4 (1), 2017.
4-Ramzi Zaki, The New Imperialist Global Debt Crisis (New Mechanisms to Recontain the Third World), Journal of International Politics, No. 86.
5 -Sherine Abdullah Ibrahim Al-Hailat, Abdullah Rashid Salama Al-Arqan, The impact of the Turkish intervention in northern Syria on Syrian-Turkish relations for the period 2010-2019, Al-Bayt College, Issue 63, June 2022.
6-Sidqi Samir Hamdan, Maha Dawwas, The Impact of Forced Migration on the Economic and Social Sectors in Jordan, Third International Conference, Refugees in the Middle East, 1st edition, Yarmouk University, 2018.
7-Farid Ismail Amin Al-Saifu, Saleh Muayyad Shaker, the strategic importance of the transportation sector and its effects in raising and developing touristic areas in Syria: a statistical economic study, Center for Regional Studies, Regional Study, No. 6.
8 -Hana Ali Abdel Rahim Al-Hoor, Refugee protection in Jordanian legislation, a comparative study, Dijlah College Journal, Issue 2, Volume 6, April 2023.

**Research in English**

1-Regulating Syrian Refugees Access to Employment Through, National Kattaa, Mah
and International Integrated Response Center for Refugee, Displaced Persons and Forced Migration Studies T1, Yarmouk University
2 -Sarah Winton, Assessing the Effects of Syrian Refugees on Jordanian Labor Markets, Unpublished doctoral dissertation, College of Arts, University of Pennsylvania, p.408.

**Fourth, newspapers and magazines**

Al-Dustour newspaper, January 3, 2016.

Al-Rai newspaper, 2/26/2014.
Al-Arab newspaper, 8/20/2017.
Al-Ghad Al-Urduni newspaper, 15, Forgetting, 2014.
Al-Ghad newspaper dated 12/17/2014.
Al-Dustour newspaper, January 3, 2016.

**Fifth, scientific encyclopedias**

1-Abdul Wahab Al-Kayyali, Political Encyclopedia, 1st edition, vol. 1, Arab Printing and Publishing Corporation, 1979.

Sixth, the Internet

PDF created with pdffactory Pro trial version www.pdffactory.com
.wiki<https://ar.m.wikipedia.org
https://goo.gl.K7TUen
en.mwikipedia.org

**…ome <http://sub.eastlaws.com**

1-Syria TV, a report entitled Al-Shabiha, Assad's mafias and their eternal arm, 9/19/2021.

2 -Rafid Jabouri, BBC report, The influx of Syrian refugees exacerbates the water crisis in Jordan, April 4, 2014.

3 -Omar Miqdadi, Agricultural development in Jordan is a national priority, WWW.ammonnews.net / article

4 -The Ministry of Labor news website gives Syrian workers three months to correct their situation, http:// www.alwakaai.com.

5-Nada is scarcity